

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١١٧ لسنة ١٩٩٣

بشأن الموافقة على الخطاب المتبادل بين حكومتى جمهورية مصر العربية وإيطاليا الموقع في روما بتاريخ ١١/٢٥/١٩٩٢ والذي يتيح لإيطاليا بمقتضاه منحة مقدارها ٦٠ مليار ليرة إيطالية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على الخطاب المتبادل بين حكومتى جمهورية مصر العربية وإيطاليا الموقع في روما بتاريخ ١١/٢٥/١٩٩٢ ، والذي يتيح لإيطاليا بمقتضاه منحة مقدارها ٦٠ مليار ليرة إيطالية، وذلك مع التحقق بشرط التصديق ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ شوال سنة ١٤١٣ هـ

(الموافق ٢٩ مارس سنة ١٩٩٣ م)

حسنى مبارك

روما ٢٥ نوفمبر ١٩٩٢

صاحب السعادة الدكتور / موريس مكرم الله

وزير الدولة للتعاون الدولي

جمهورية مصر العربية

أود أن أؤكد لسعادتكم أن الحكومة الإيطالية قد وافقت على منح المساهمة الحرة التالية لصالح برنامج الاستيراد الساهي بمبلغ ٦٠ مليار ليرة إيطالية لتستخدم في تغطية تكاليف السلع الرأسمالية والأساسية والخدمات المتصلة بها والمنتجة في إيطاليا .

يقوم الجانب المصري بفتح حساب منفصل في البنك المركزي يودع فيه المعادل بالجنيه المصري للمبالغ التي تسحب من المنحة . ويقتصر استخدام المبلغ المنجمع بالجنيه المصري في الحساب سالف الذكر على تمويل ميزان النفقات الجارية للمتطلبات الأولويات الاجتماعية والاقتصادية وبصفة خاصة للقطاعات الحساسة كتلك المتعلقة بالبيئة وتطوير الدور الاجتماعي للمرأة / أو تمويل بنود موازنة الدولة المتعلقة بإجراءات الإصلاح العامة أو القطاعية التي تمت الموافقة عليها مسبقا ، وإذا دعت الضرورة ، لتمويل التكاليف المحلية التي تنشأ عن المشروعات المنفذة في نطاق التعاون الإيطالي ، وبوجه استخدام تلك المبالغ لتحقيق الأهداف المتفق عليها بين مصر وإيطاليا .

يتم إدارة مبالغ المقابل المحلي بمذكرة تفاهم توقعها الحكومتين .

هذه المبادرة في مجال التعاون المالي تتفق تماما مع العلاقات الطيبة القائمة بين بلدينا ورغبة حكومتى في المساعدة لحل مشاكل ميزان المدفوعات المصري .

وبناء على ذلك فإنني أؤكد هذا استعداد الحكومة الإيطالية لتخصيص وإنارة المساهمة بمبلغ ٦٠ مليار ليرة إيطالية لتمويل السلع سالفة الذكر على أساس منحة ، تتفق الحكومتان على إجراءات استخدامها .

وانتهز هذه الفرصة لأجدد لسيادتكم عظيم تقديري .

وكيل الوزارة للشئون الخارجية

جيوسبي جياكوفاسو

صاحب السعادة / جيوسبي جياكوفاسو
وكيل الوزارة للشئون الخارجية

لى عظيم الشرف باستلام كتابكم المؤرخ ٢٥ نوفمبر ١٩٩٢ والذي نصه كما يلى :

أود أن أؤكد لسعادتكم أن الحكومة الإيطالية قد وافقت على منح المساهمة الحرة التالية لصالح برنامج الاستيراد السامى بمبلغ ٦٠ مليار ليرة إيطالية لتستخدم فى تغطية تكاليف السلع الرأسمالية والأساسية والخدمات المتصلة بها والمنتجة فى إيطاليا .

يقوم الجانب المصرى بفتح حساب منفصل فى البنك المركزى يودع فيه المعادل بالجنه المصرى للمبالغ التى تسحب من المنحة . ويقتصر استخدام المبلغ المتجمع بالجنه المصرى فى الحساب سالف الذكر على تمويل ميزان النفقات الجارية لمتطلبات الأوابات الاجتماعية والاقتصادية وبصفة خاصة للقطاعات الحساسة كتلك المتعلقة بالبيئة وتطوير الدور الاجتماعى للمرأة و/أو تمويل بنود موازنة الدولة المتعلقة بإجراءات الإصلاح العامة أو القطاعية التى تمت الموافقة عليها مسبقا ، وإذا دعت الضرورة ، لتمويل التكاليف المحلية التى تنشأ عن المشروعات المنفذة فى نطاق التعاون الإيطالى ، ويوجه استخدام تلك المبالغ لتحقيق الأهداف المتفق عليها بين مصر وإيطاليا .

يتم إدارة مبالغ المقابل المحلى بمذكرة تفاهم توقعها الحكومتين .

هذه المبادرة فى مجال التعاون المالى تتفق تماما مع العلاقات الطيبة القائمة بين بلدينا ورغبة حكومتى فى المساعدة لحل مشاكل ميزان المدفوعات المصرى .

وبناء على ذلك فإننى أؤكد هنا استعداد الحكومة الإيطالية لتخصيص وإتاحة المساهمة بمبلغ ٦٠ مليار ليرة إيطالية لتمويل السلع سالفه الذكر على أساس منحة ، تتفق الحكومتان على إجراءات استخدامها .

وانتهز هذه الفرصة لأجدد لسيادتكم عظيم تقديرى .

ولى عظيم الشرف أن أخطركم نيابة عن حكومتى بقبول نصوصه . ويشكل كتابكم وكتابى هذا اتفاقا بين حكومتينا .

وزير الدولة للتعاون الدولى

دكتور / موديس مكرم الله

وزارة الخارجية

قرار رقم ٥٥ لسنة ١٩٩٣

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم (١١٧) لسنة ١٩٩٣ الصادر الموافقة على الخطاب المتبادل بين حكومتى جمهورية مصر العربية وإيطاليا والموقع بتاريخ ١٩٩٢/١١/٢٥ والخاص بتقديم منحة إيطالية بمبلغ ٦٠ مليار ليرة إيطالية لتمويل برنامج الاستيراد السلمي .

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٩٣/٣/٢٩ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩٣/٤/١ ؛

قرار :

(مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية الخطاب المتبادل بين حكومتى جمهورية مصر العربية وإيطاليا والموقع بتاريخ ١٩٩٢/١١/٢٥ والخاص بتقديم منحة إيطالية بمبلغ ٦٠ مليار ليرة برنامج الاستيراد السلمي .

ويعمل به اعتبارا من ١٩٩٣/٤/١ ؛

صدر بتاريخ ١٩٩٣/٨/٢٦

وزير الخارجية

عمرو موسى